**المبحث الرَّابع: قضيَّة المطبوع والمصنوع**

قضيَّة المطبوع والمصنوع من القضايا الَّتي اعتركت فيها الأفهام، وماجَتْ فيها التَّصورات، إذ أصلها معقودٌ ومحكوم بالذَّوق، فإذا عدِم الرَّجُلُ الذَّوق السَّليم تباعدت الشُّقة بينه وبين أصل البلاغة وفحواها، وقد تفطَّن لذلك ابن خلدون في هذا الفصل، فلم يزاوله بشيء حتَّى قدَّم بمقدِّمة في كُنْهِ البلاغة وفي معرفة أصلها وفرعها، ونحن سوف ننقل النَّص برُمَّته مع إيضاح بعض ما استغلق، لأنَّ لغة ابن خلدون في حَدِّ البلاغة مشوبة في أكثرها بلغة المناطقة، قال في الفصل الثامن والخمسين:" اعلم أنّ الكلام الّذي هو العبارة والخطاب، إنّما سرِّهُ ورُوحه في إفادة المعنى، وأمَّا إذا كان مُهْمَلا فَهُو كالمَوات الَّذي لا عبرة به، وكمال الإفادة هو البلاغة على ما عرفت من حدِّها عند أهل البيان لأنَّهم يقولون هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومعرفة الشُّروط والأحكام الَّتي بها تطابق التراكيبُ اللَّفظيَّة مقتضى الحال هو فنُّ البلاغة، وتلك الشُّروط والأحكام للتَّراكيب في المطابقة استقريت من لغة العرب وصارت كالقوانين، فالتَّراكيب بوضعها تفيد الإسناد بين المسندين بشروط وأحكام هي جلُّ قوانين العربيَّة، وأحوال هذه التَّراكيب من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وإضمار وإظهار، وتقييد وإطلاق وغيرها، يفيد الأحكام المكتنفة من خارج بالإسناد، وبالمتخاطبين حال التَّخاطب بشروط وأحكام هي قوانين لفنٍّ يسمُّونَهُ علم المعاني من فنون البلاغة، فَتَنْدَرِجُ قوانين العربيَّة لذلك في قوانين علم المعاني لأنَّ إفادتها الإسنادَ جزء من إفادتها للأحوال المكتنفة بالإسناد، وما قصَّر من هذه التراكيب عن إفادة مقتضى الحال لخلل في قوانين الإعراب أو قوانين المعاني كان قاصرا عن المطابقة لمقتضى الحال، ولحق بالمُهْمَلِ الَّذي هو في عداد المَوات، ثمَّ يتبع هذه الإفادة لمقتضى الحال التَفَنُّنُ في انتقال التَّركيب بين المعاني بأصناف الدَّلالات، لأنَّ التركيب يدلُّ بالوضع على معنى، ثمُّ ينتقل الذِّهن إلى لازمه أو مَلْزٌومه أو شَبَهِهِ، فيكون فيها مجازا: إمَّا باستعارة أو كناية كما هو مُقَرَّرٌ في موضعه، ويحصل للفكرِ بذلكَ الانتقالِ لَـذَّةٌ كما تَحْصُل في الإفادة وأشَدُّ، لأنَّ في جميعها ظَفَـرٌ بالمَدْلُولِ من دليله، والظَّفَرُ من أسباب اللَّــذَّة كما عَلِمْتَ، ثُمَّ لهذه الانتقالات أيضا شروطٌ وأحكامٌ كالقوانين صَيَّـروها صناعة، وسَمَّوها بالبيان، وهي شقيقةُ علم المعاني المفيدِ لمُقْتَضَى الحال، لأنَّها راجعةٌ إلى معاني التَّراكيب ومَدْلُولاتها، وقوانين علم المعاني راجعةٌ إلى أحوال التراكيب أنفسها من حيث الدَّلالة. واللَّفْظُ والمعنى مُتَلازِمَانِ مُتَضَايِقَانِ كما علمتَ، فَإذًا علمُ المعاني وعلم البَيَان هُمَا جُزْءُ البلاغة، وَبِهِمَا كَمَالُ الإفَادَةِ، فالبلاغَةُ عَلَى هَذَا هي أَصْلُ الكلام العَرَبِيِّ وسَجِيَّتُهُ وَرُوحُهُ وطبيعته"[[1]](#footnote-2).

والغاية من كلِّ كلام ابن خلدون معرفةُ كُنْهِ البلاغة، وهي عندهم في أصلها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فهَبْ مَثَلا أنَّك تَرى في لَيْلَةٍ ظَلْمَاءٍ قَمَرًا مُنِيرًا تَغْشَاهُ بَعْضُ السُّحُبِ، فالبلاغة عْنْدَئِذٍ أنْ يكون كلامك عن هذه الرُّؤْيَةِ مُوَافِقًا لدرجة كبيرة حقيقة واقع هذا القمر وهذه السُّحُب، وكلَّما كانَ كلامُكَ قَرِيبًا منَ الوَصْفِ كُلَّما كان ارتقاءُ مَنْزِلِ البلاغة قريبا، فغايةُ البَلاغة حينئذٍ أن تَبْلُغَ ما أمْكَنَك في مُطابَقَةِ مقتضَى ما يكون عليه الحال، أمَّا الآليَّات الَّتي تَنْتَهِجُهُا في معرفة مقتضى الحَالِ فهي عند البَلاغيين شروطٌ وأحكام يجب مراعاتها، وتُسمَّى عندهم بعلميْ المعاني والبيان مع فرق في تعاطي كلِّ علم لموضوعه أو زاويته، وغاية البلاغة معرفة علمي المعاني والبيان وإن كان قسيمهما الثالث علم البديع معروفا مشتهرا إلا أنَّه يعتبر تنميقا وتزويقا للألفاظ، ولهذا كان مذهب أرباب البلاغة في الغالب جَعْلُ علمي البيان والمعاني البلاغة عَينها.

بعد هذه المُقدِّمة التَّمهيدية نستطيع الولوج في مفهوم قضيَّة المطبوع والمصنوع، ولكن قبل ذلك ينبغي أن نذْكُرَ أنَّ ابن خلدون قد استند كعادته على كتاب العمدة لابن رشيق، وصرَّح بذلك في موضعين من هذا الفصل، وعلى هذا الأساس فالنَّظرُ في باب المطبوع والمصنوع من كتاب العمدة أمر مُهمٌّ جدًّا لمعرفة مواطن الأصالة في كلام ابن خلدون من جهة، ولمعرفة مواطن تجديده من جهة أخرى.

**الشِّعْرُ المطبوع عند ابن خلدون:**

قال في نفس الفصل:" ثمّ اعلم أنّهم إذا قالوا: «**الكلام المطبوع**» فإنَّهم يعنون به الكلام الَّذي كملت طبيعته وسجيَّته من إفادة مدلوله المقصود منه لأنَّه عبارة وخطاب، ليس المقصود منه النطقُ فقط بل المتكلَّم يَقْصِدُ بِهِ أنْ يُفِيدَ سَامِعَهُ ما في ضميره إفادة تامَّة، ويدلُّ به عليه دلالة وثيقة، ثمَّ يتبع تراكيب الكلام في هذه السجيَّة الَّتي له بالأصالة ضُروب من التحسين والتزيين، بعد كمال الإفادة وكأنَّها تعطيها رونق الفصاحة من تنميق الأسجاع، والموازنة بين حمل الكلام وتقسيمه بالأقسام المختلفة الأحكام، والتَّوريَةِ باللَّفظ المشترك عن الخفيِّ من معانيه، والمطابقة بين المتضادَّات، ليقع التجانس بين الألفاظ والمعاني، فيحصل للكلام رونقٌ ولذَّة في الأسماع وحلاوة وجمال، كلُّها زائدة على الإفادة.

وهذه الصَّنْعَة موجودة في الكلام المعجز في مواضع متعدِّدَة مثل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى، وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى﴾[[2]](#footnote-3)، ومثل: ﴿فَأَمَّا من أَعْطى وَاتَّقى، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنى﴾[[3]](#footnote-4) ، إلى آخر التقسيم في الآية، وكذا: ﴿فَأَمَّا من طَغى وَآثَرَ الْحَياةَ الدُّنْيا﴾[[4]](#footnote-5) إلى آخر الآية، وكذا: ﴿هُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾[[5]](#footnote-6) وأمثاله كثير، وذلك بعد كَمَالِ الإفادة في أصل هذه التَّراكيب قبل وقوع هذا البديع فيها، وكذا وقع في كلام الجاهليَّة منه، لكن عفوًا من غير قَصْدٍ ولا تَعَمُّدٍ، ويقال إنَّه وقع في شعر زهير.

وأَمَّا الإسلاميِّـون فوَقَعَ لهم عَفْوًا وَقَصْدًا، وأتوا منه بالعجائب، وأوَّلُ من أحكم طريقتَه حبيبُ بن أَوْسٍ والبُحتريُّ ومسلم بن الوليد، فقد كانوا مولَّعين بالصَّنْعَة، ويأتون منها بالعجب، وقيل إنَّ أوَّل من ذهب إلى معاناتها بشَّار بن بُرد وابن هَرْمَة، وكانا آخرَ من يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللِّسان العربيِّ، ثمُّ اتَّبَعُهُمَا [عمرو بن كلثوم والعَتَّابِيُّ][[6]](#footnote-7) و[منصور النميري][[7]](#footnote-8) ومسلم بن الوليد وأبو نُواس، وجاء على آثارهم حبيبٌ والبحتريُّ، ثمَّ ظهر ابن المُعْتَز فخَتَمَ على البديع والصِّناعة أجمع، ولنذكر مثالا من المطبوع الخالي من الصِّناعة، مثل قول قَيسِ بن ذُرَيح:

|  |  |
| --- | --- |
| **وَأَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ البُيُوتِ لَعَلَّنِي ْ** | **أُحَدِّثَ عَنْكِ النَّفْسَ فِي السِّرِّ خَالِيًا[[8]](#footnote-9)** |

وقول كُثَّيْـر:

|  |  |
| --- | --- |
| **وَإِنِّـي وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا ْ** | **تَخَلَّيْتُ عَمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ** |
| **لَكَالمُرْتَجِي ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّهَا** | **تَبَوَّأَ مِنْهَا للمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ[[9]](#footnote-10)** |

فتأمَّلْ هذا المطبوعَ الفَقِيدَ الصَّنْعَةِ في إحكام تأليفه وثقافة تركيبه، فلو جاءت فيه الصَّنْعَةُ مِنْ بعدِ هذا الأصل زادته حُسْنًا"[[10]](#footnote-11).

فهذا كما نرى مذهب ابن خلدون في قضيَّة المطبوع، وليس يخفى وجه التَّقارب بينه وبين ما كتب ابن رشيق في العُمدة، بَلْهَ بعض صِيَغِ التَّمريض التَّي ذكرها ابن خلدون فما هي في حقيقتها إلا من يراع «العمدة»، كقوله [من كلام ابن خلدون] مثلا:" ويقال إنَّه وقع في شعر زهير"، فهذا القولُ الَّذي أتى به على سبيل التَّمريض هو نفسه كلام ابن رشيق في العمدة:" حتَّى صَنَعَ زُهَيْرٌ الحَوْلِيات على وجه التَّنْقِيح والتَّثْقِيف، يَصْنَعُ القصيدةَ ثُمَّ يُكَرِّرُ نَظَرَهُ فيها خَوفاً من التَّعَقُّبِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَغَ مِنْ عَمَلِهَا في سَاعَةٍ أو لَيْلَةٍ، ورُبَّمَا رَصَدَ أوقاتَ نَشاطه فتباطأ عمله لذلك"[[11]](#footnote-12)، وكقوله أيضا:" وأوَّلُ من أحكم طريقتَه حبيبُ بن أَوْسٍ ...إلخ"، والَّذي ماهو إلا تلخيصٌ لكلام ابن رشيق أيضا :"وقالــوا: أَوَّلُ مَنْ فَتقَ البَدِيعَ مِن المُحْدَثِينَ بَشَّارُ بْنُ بُرْدٍ، وابن هَرْمَة، وهو سَاقَةُ العَرَب وآخِرُ مَنْ يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِه، ثُمَّ أَتْبَعُهُمَا مُقْتَدِيًا بِهِمَا كُلْثُومُ بن عَمْرٍو العَتَّابِيِّ، وَمَنْصُورٌ النَّمري، ومسلم بن الوليد، وأبو نواس، واتَّبَعَ هؤلاء حَبيب الطائِيُّ، والوليد البحتري، وعبد الله بن المُعْتَزِّ، فانتهى علم البديع والصَّنْعَة إليه وختم به"[[12]](#footnote-13)، ورغم هذا الاستناد الجَليِّ على كتاب العمدة إلا أنَّهُ أوردَ بعضَ الشَّواهد لِكُـثَّيْرِ عَزَّة وقيس لبنى، وتناولهما بالإشارة والمثال، وما هذا فيما نحسب إلا لتمام مَلَكَتِه في طُرُقِ نَقْدِ الشِّعْرِ، وتَفَرُّدِهِ في تجديد قَضاياه.

**الشِّعْرُ المصنوع عند ابن خلدون:**

لمَّا فَرَغَ ابن خلدون من قضيَّة مطبوع الشِّعر عرَّج على المصنوع مستندًا أيضا على عمدة ابن رشيق القيرواني، يقول:" وأمَّا المَصْنُوعُ فَكَثِيرٌ مِنْ لَدُن بشَّار ثمَّ حبيب وطبقتهما، ثمَّ ابن المعتزِّ خاتم الصَّنْعَةِ الَّذي جرى المتأخِّرون بعدهم في ميدانهم، ونَسَجوا على منوالهم، وقد تعدَّدَت أصناف هذه الصَّنْعَةِ عند أهلها، واختلفت اصطلاحاتهم في ألقابها، وكثيرٌ مِنهم يجعلها مُنْدَرِجَةً في البلاغة على أنَّها غيرُ داخلة في الإفادة، وأنَّها هي تعطي التحسين والرَّونق، وأمَّا المُتَقَدِّمون من أهل البديع، فهي عندهم خارجة عن البلاغة، ولذلك يذكرُونها في الفنون الأدبيِّة الَّتي لا موضوع لها، وهو رأي ابن رشيق في كتاب العمدة له وأدباء الأندلس.

وذكروا في استعمال هذه الصَّنْعَةِ شروطا:

1. منها أنْ تَقَعَ من غير تكلُّفٍ ولا اكتراث في ما يقصد منها، وأمَّا العَفْـو فلا كلام فيه لأنَّها إذا برئت من التَّكلَّف سَلِمَ الكلام من عيب الاستهجان، لأنَّ تَكلُّفها ومعاناتها يصيرُ إلى الغَفْلَة عن التراكيب الأصليِّة للكلام، فَتُخِلُّ بالإفادَةِ منْ أصلها، وتَذهَبُ بالبلاغة رَأْسًا، ولا يَبْقَى في الكلام إلَّا تلك التَّحسينات، وهذا هو الغالب اليوم على أهل العصر.

وأصحاب الأذواق في البلاغة يَسْخَرُونَ من كَلَفِهم بهذه الفُنُون، ويعدُّون ذلك من القصور عن سواه، وسمعت شيخنا الأستاذ أبا البركات البلفيقيَّ، وكانَ من أهل البَصَر في اللِّسان والقريحة في ذوقه يقول: «إنَّ من أشْهَى ما تَقْتَرِحُه عليَّ نفسي أنْ أشاهدَ في بعضِ الأيَّامِ من ينتحلُ فُنُونَ هذا البديع في نظمه أو نثره وقد عُوقِبَ بأشدِّ العُقُوبَةِ، ونُودِي عليه»، يحذِّرُ بذلك تلامِيذَهُ أنْ يَتَعَاطَوا هَذِه الصَّنْعَة فَيَكْلَفُون بها وَيَتنَاسَوْنَ البلاغة.

1. ثمّ من شروط استعمالها عندهم الإقلال منها وأن تكون في بيتين أو ثلاثة من القصيد، فتكفي في زينة الشِّعر ورونقه، والإكثار منها عيبٌ، قاله ابن رشيق وغيره.

وكان شيخنا أبو القاسم الشَّريف السَّبْتِيِّ مُنْفِقُ اللِّسَانِ العَرَبيِّ بالأندلس لوقته يقول:«هذه الفنونُ البَديعيَّةُ إذا وَقَعَتْ للشَّاعر أو للكاتب فَيَقْبُحُ أنْ يَسْتَكْثِرَ منها، لأنَّها مِنَ مُحَسِّنَات الكلام ومُزَيِّنَاتِه، فهي بمثابةِ الخِيلانِ[[13]](#footnote-14) في الوَجْهِ يَحْسُنُ بالوَاحِدِ والاثْنَيْنِ مِنْهَا، ويَقْبُحُ بِتَعْدَادِهَا، وهذَا كُلُّهُ يَدُلُّكَ على أنَّ الكلامَ المَصْنُوعَ بالمعاناة والتَّكْلِيف قاصِرٌ عن الكلام المطبوع لقلِّةِ الاكتراث فيه بأصل البلاغة، والحاكم في ذلك الذَّوق"[[14]](#footnote-15).

يستند ابن خلدون في قضيِّة المطبوع إلى قول بعض شيوخه منهم، أبو البركات البلفيقيَّ وأبو القاسم السَّبْتيّ قاضي غرناطة، وإلى قريحته أيضًا في تعاطي الشِّعْرِ إذ نراه يسلك سبيل التَّجديد، ولا يستند على قول ابن رشيق إلا مرَّةً واحدة عند قوله:" ثمّ من شروط استعمالها عندهم الإقلال منها وأن تكون في بيتين أو ثلاثة من القصيد، فتكفي في زينة الشِّعر ورونقه، والإكثار منها عيبٌ، قاله ابن رشيق وغيره"، ونظير هذا الكلام في كتاب العمدة هو قول ابن رشيق:"واسْتَطْرَفُوا ما جاءَ منَ الصَّنْعَةِ نَحْو البيت والبيتين في القصيدة بين القَصَائد، يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ على جَوْدَةِ شِعْرِ الرَّجُلِ، وصِدْقِ حِسِّهِ، وَصَفَاءِ خَاطِرِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرَ ذَلكَ فَهُوَ عَيْبٌ يَشْهَدُ بِخِلاف الطَّبْعِ وإيثار الكَلْفَةِ"[[15]](#footnote-16).

1. ابن خلدون، المصدر السَّابق، ج1، ص799. [↑](#footnote-ref-2)
2. سورة اللَّيل، الآية 1-2. [↑](#footnote-ref-3)
3. سورة اللَّيل، الآية 5-6. [↑](#footnote-ref-4)
4. سورة النَّازعات، الآية 37-38. [↑](#footnote-ref-5)
5. سورة الكهف، الآية 104. [↑](#footnote-ref-6)
6. وردت في بعض النُّسَخ هكذا، غير أنَّ الذِّي نذهب إليه وهو الصَّوابُ «كلثوم بن عمرو العتابيِّ»، لأنَّه شاعر عباسيِّ وهو الأولى بهذا المقام والسِّياق، وعند ابن رشيق كما ذكرنا. [↑](#footnote-ref-7)
7. هكذا وردت ونفس الملاحظة الأولى على كلثوم تنسحب على منصور. [↑](#footnote-ref-8)
8. ديوان قيس بن ذُرَيح، اعتناء وشرح عبد الرَّحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان-بيروت، ط2، 2004م، ص122. [↑](#footnote-ref-9)
9. ديوان كُثَّير عَزَّة، جمع وشرح إحسان عبَّاس، دار الثَّقافة، لبنان-بيروت، ط1، 1971م، ص103. [↑](#footnote-ref-10)
10. ابن خلدون، المصدر السَّابق، ج1، ص800. [↑](#footnote-ref-11)
11. ابن رشيق، المصدر السَّابق، ج1، ص129. [↑](#footnote-ref-12)
12. ابن رشيق، المصدر السَّابق، ج1، ص131. [↑](#footnote-ref-13)
13. جمع خال: شامة سوداء تعرض للبدن أو الوجه. [↑](#footnote-ref-14)
14. ابن خلدون، المصدر السَّابق، ج1، ص802 ، مع تصرُّفٍ يسير جدًّا. [↑](#footnote-ref-15)
15. ابن رشيق، المصدر السَّابق، ج1، ص130. [↑](#footnote-ref-16)